أكسا: تمويل جرائم حرب

تورّط شركة التأمين العالمية (AXA) في الاحتلال الإسرائيلي

معلومات عن مجموعة "SumOfUs"

"SumOfUs" هي منظمة مكوّنة من مجموعة من الأشخاص من مختلف أنحاء العالم، ملتزمين بكبح القوة المتنامية للشركات ومؤيدين للتعامل مع والعمل والاستثمار في الشركات التي تحترم البيئة وتعامل موظفيها بصورة جيدة، وتحترم الديمقراطية. نحن لا نخاف من مساءلتهم حين لا يسائلون أنفسهم.

لا يمرّ يوم دون ظهور فضيحةٍ لإحدى الشركات في أبرز العناوين. وتتراوح هذه الفضائح من تلويث البيئة إلى التهرّب من الضرائب – حين لا يكون هنالك رقابة على الشركات، فإنها لن تدع شيئاً يقف في طريق تحقيقها أرباحاً أكبر.

وفي عصر الشركات متعدّدة الجنسيّات، وهي أكبر وأثرى من بعض الدول، من السهل أن نشعر أننا بلا قوة. ولكن هنالك نقاط ضعف في تحصينات هذه الشركات العالمية، حيث تعتمد أكبرها على الناس كي تحافظ على أعمالها. نحن زبائن هذه الشركات وموظفوها ومستثمروها أيضاً. حين نعمل سوياً، يمكننا ان نكون أقوى منها. ومن خلال التكافل، يمكن لمجتمعنا الذي يضم الملايين العمل كرقيبٍ عالميٍّ من المستهلكين – حيث ندير وننجح في الحملات لمساءلة كبرى الشركات في العالم.

المزيد من المعلومات بشأن "SumOfUs" عبر هذا الرابط
www.sumofus.org

معلومات بشأن "Profundo"

"Profundo" هي مؤسسة أهلية متخصصة بالبحوث المفصلة والاستشارات، وتهدف إلى المساهمة بشكل عملي في بناء عالم مستدام تسوده العدالة الاجتماعية. ومن ناحية مواضيعية، تركز "Profundo" على سلاسل السلع والقطاع المالي والمسؤولية المجتمعية للشركات.
يتوفر المزيد من المعلومات بشأن "Profundo" على الرابط www.profundo.nl.

التأليف

كلّفت مجموعة "SumOfUs" المؤسسة الأهلية "Profundo"، تحديداً الباحثيْن ميلينا شارينبورغ وورد وورميردام، بتحرّي العلاقات المالية بين شركة "أكسا" (AXA)، وبنك هبوعليم (Hapoalim)، وبنك لئومي (Leumi)، وأنظمة إلبيت (Elbit systems)، والبنك الدولي الأول لإسرائيل، وبنك "ديسكونت" (Discount)، وبنك "ميزراحي طفحوت" (Mizrahi Tefahot).

وقدّمت "Profundo" نتائج البحث في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ وحدثتها في آذار/مارس ٢٠١٩.
وعليه، كتبت "SumOfUs" المقدّمة والخاتمة والملخّص التنفيذيّ لهذا التقرير.

عمل "التحالف العالمي للضغط على شركة "أكسا" لإنهاء تورطها في دعم الاحتلال الإسرائيلي" على ترجمة تقرير (SumOfUs) ونقله من الإنجليزية إلى العربية

إخلاء المسؤولية

تتوخّى "Profundo" الحذر في استخدام المعلومات وصياغة المنشورات، ولكن لا يمكنها ضمان اكتمال هذا التقرير وهي غير مسؤولة عن أي أخطاء في المصادر المستخدمة. هذا التقرير مقدم لغايات إعلامية ولا يجب قراءته على أنه يوفر مصادقات أو تمثيل أو كفالات، أيٌّ كانت. تعدُ الآراء والمعلومات التي يوفّرها هذا التقرير مقدمةً بتاريخ صدور التقرير، وقابلة لأن تخضع للتغيير دون سابق إنذار. لن تقبل "Profundo" بتحمل أي مسؤولية قانونية عن أية أضرار تنتج عن استخدام هذا التقرير.

"SumOfUs" مسؤولة عن تفسير نتائج واستنتاجات هذا التقرير.
ملاحظات البحث من "Profundo" مقدمة في الصفحات التالية.

الناشر
SumOfUs
"SumOfUs#٢٤٤" Fillmore St #٠٨٠٣-٣٨-٢٧٩-١٣٧٩,
٩٤١١٥ San Francisco, CA
United States
press@sumofus.org

صياغة وتحرير
SumOfUs

ملخص تنفيذي

تشارك مجموعة التأمين الفرنسية "أكسا" في الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني – مما يعرّض الشركة لملاحقة قانونية جنائية بسبب تواطؤها في انتهاكاتٍ جسيمةٍ لحقوق الإنسان، بما في ذلك جرائم حرب بموجب القانون الفرنسي والدولي.

وقالت شركة "أكسا" إنّها لا تموّل الأنشطة أو الشركات التي تخضع لعقوبات دولية، إلا إنها تستثمر في مصارف تموّل المستعمرات الإسرائيلية غير الشرعيّة من خلال شركتها التابعة، "أكسا إكويتابل هولدينغز" (EQH)، حيث تستثمر في هذه المصارف وفي أنظمة "إلبيت" (Elbit Systems)، أكبر مصنع أسلحة إسرائيلي خاص، والذي يصنع أيضاً أسلحة محظورة دولياً.

ولم تكن شركة "أكسا" واضحة بشأن علاقاتها المالية بالمصارف الإسرائيلية - بنك هبوعليم وبنك لئومي والبنك الدولي الأول لإسرائيل، وبنك "ديسكونت" و"بنك ميزراحي طفحوت" - وأنظمة "إلبيت"، والتي تعدّ جميعها متورّطة بشكل كبير في الأنشطة الإجرامية والمخالفة للقانون التي يرتكبها النظام الإسرائيلي.

وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، سحبت شركة "أكسا إنفستمنت مانجرز" (شركة فرعية لـ "أكسا") استثماراتها من أنظمة "إلبيت"، ولكنّها لا تزال، من خلال شركتها التابعة "أكسا إكويتابل هولدينغز"، تستثمر بمبلغ ١,٢ مليون دولارٍ في "إلبيت"، أكبر شركة تصنيع أسلحة إسرائيلية.

تصنع أنظمة إلبيت (Elbit Systems) الذخائر العنقودية، هي محظورةٌ بموجب القانون الدولي، تحديداً حسب اتفاقية الذخائر العنقودية – والتي تعتبر فرنسا طرفاً فيها. وفضلاً عن ذلك، أكدت الحكومة الفرنسية في العام ٢٠١٠ إدانتها "لأي مساعدة مالية مباشرة أو غير مباشرة بشكل مقصود في إنتاج الذخائر العنقودية أو التجارة بها".

أهم النتائج

تستثمر شركة "أكسا" وشركتها التابعة "أكسا إكويتابل هولدينغز" بأكثر من ٩١ مليون دولار في ست شركات إسرائيلية مشاركة في الاحتلال الإسرائيلي ونظام الفصل العنصري.

من خلال أسهمها في شركة "أكسا إكويتابل هولدينغز"، تعتبر شركة "أكسا" مشاركة باستثمار بقيمة ١,٢ مليون دولارٍ في أكبر شركة أسلحة إسرائيلية خاصة، أنظمة "إلبيت"، والتي تزوّد الجيش الإسرائيلي بأسلحة تستخدم ضد المدنيين الفلسطينيين. وتوفر الشركة أيضاً دعماً لوجستياً للبنية التحتية للاحتلال، مثل جدار الفصل العنصري الذي يقطّع أوصال الأرض الفلسطينية المحتلة، والذي تعتبره محكمة العدل الدولية غير قانوني. وتصنع أنظمة "إلبيت" قنابل عنقودية، المحظورة بموجب القانون الدولي، بالإضافة إلى أسلحة مثيرة للجدل مثل الفسفور الأبيض – والذي استخدمه الجيش الإسرائيلي دون تمييز ضد المدنيين الفلسطينيين في العام ٢٠٠٩.

١-شركات التأمين في المملكة المتحدة – "مجموعة من المستهلكين غاضبة من أكسا بسبب استثمارها في مصنع الأسلحة الإسرائيلي" – ١٨ نيسان ٢٠١٨: "لا تمول أكسا الأنشطة أو الشركات التي تخضع لعقوبات دولية. تمثل استثماراتنا في البنوك الإسرائيلية والمستهدفة في هذه الحملة ٠,٠٤% من الأصول التي تديرها المجموعة، وهي أصول مدارة بشكل رئيسي من أطراف ثالثة زبائن لشركاتنا الفرعية التي تدير الأصول. هذه الاستثمارات ليست وسيلة لتمويل التوسع في "الأراضي المتنازع عليها".

٢-أنظر إلى الروابط لملفات هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية ذات العلاقة: https://fintel.io/soh/us/esit/axa

٣- مؤتمر دبلن الدبلوماسي بشأن الذخائر العنقودية في دبلن – "اتفاقية الذخائر العنقودية" – ٣٠ أيار ٢٠٠٨.

٤-التجمع الوطني الفرنسي XIIIe legislature – جلسة غير عادية ٢٠٠٩-٢٠١٠ – بيان تفسيري من وكيل وزارة الدفاع – الثلاثاء ٦ تموز ٢٠١٠: "فيما يتعلق بالتمويل، من الواضح لنا أن أي مساعدة مالية، سواء مباشرة أو غير مباشرة، تتعلق بأن نشاط يشمل صناعة الذخائر العنقودية أو التجارة بها يعتبر مساعدة أو تشجيع أو تحريض بموجب القانون الجنائي فيما يتعلق بالتواطؤ في أو ارتكاب مخالفات بموجب هذا القانون."

٥-حكم محكمة العدل الدولية – محكمة العدل الدولية تجد أن الجدار الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية غير قانوني – ٩ تموز ٢٠٠٤.

٦-أنظمة إلبيت المحدودة – "التقرير السنوي لأنظمة إلبيت ٢٠١٣"، ص. ٢٦: "كما وتوفر المتفجرات والفسفور الأبيض وقذائف الدخان بعيارات ٦٠ ملم و٨١ ملم و١٢٠ ملم، والمجهزة بخاصية الانفجار عند اللمس أو عند الاقتراب منها أو بموقت إلكتروني."

٧-هيومن رايتس ووتش – "إسرائيل: استخدام الفسفور الأبيض دليل على جرائم حرب" – ٢٥ آذار ٢٠٠٩:

يؤكد هذا التقرير على المشاركة المستمرة من الشركة التابعة لـ "أكسا"، "أكسا إكويتابل هولدينغز"، في الاستثمار بمصنع الأسلحة المثير للجدل أنظمة "إلبيت" – جزء من الأنشطة التي التزمت "أكسا" بسحب الاستثمار منها في العام ٢٠٠٧.

تشارك "أكسا" في الاستثمار بمبلغ ٩١ مليون دولارٍ في أكبر خمسة مصارف إسرائيلية، والتي تستثمر جميعها في مشاريع الإسكان والبنية التحتية في المستعمرات الإسرائيلية غير الشرعيّة في الأرض الفلسطينية المحتلة وتربح منها:

بنك هبوعليم: ٣٧,٩٥ مليون دولار

تستثمر "أكسا" بشكل مباشر بقيمة ٣٠٠,٠٠٠ دولارٍ، وهي متواطئة باستثمار ٣٧,٦٥ مليون دولارٍ من خلال"أكسا إكويتابل هولدينغز".

بنك "لئومي": ٣٨,٣٥ مليون دولار

تستثمر "أكسا" بشكل مباشر في بنك (Leumi) بقيمة ٢٢٠,٠٠٠ دولار، وهي متواطئة باستثمار ٣٨,١٣ مليون دولار من قبل "أكسا إكويتابل هولدينغز".

بنك مزراحي طفحوت: ١,٥٤ مليون دولار

تستثمر "أكسا" في بنك (Mizrahi Tefahot) بشكلٍ مباشرٍ بقيمة ٣٢٠,٠٠٠ دولار، وهي متواطئة باستثمار ١,٢٢ مليون دولار من قبل "أكسا إكويتابل هولدينغز".

البنك الدولي الأول لإسرائيل: ١٠,٠٠٠ دولار

"أكسا"، بشركتها الفرعيّة "أكسا إكويتابل هولدينغز" متواطئة باستثمار ١٠,٠٠٠ دولار في البنك الدولي الأول لإسرائيل.

بنك ديسكونت: ١٢,٣٩ مليون دولار

تستثمر "أكسا" بشكل مباشرٍ في بنك (Discount) بقيمة ١,٤٦ مليون دولار، وهي متواطئة باستثمار ١٠,٩٣ مليون دولار من قبل "أكسا إكويتابل هولدينغز".

إنفيستيجيت – أنظمة إلبيت المحدودة – إنتاج أسلحة جدلية/محظورة: "لغاية العام ٢٠١٢، تمر أنظمة إلبيت علناً أنها تصنع ذخائر الفسفور الأبيض، ولكنها لم تعد تضعها على قائمة منتجاتها. أنظمة أي إم أي، والتي تعتبر الآن جزءاً من أنظمة إلبيت، لا تزال تصنع ذخائر الفسفور الأبيض للسفن البحرية بعيار ٧١ ملم والتي تسوقها بأنها "مثبتة في القتال" من قبل البحرية الإسرائيلية."

١ - Un désinvestissement massif du pétrole et du gaz n'est pas du tout au programme d'Axa'' - Libération" – سـيلفان فانسـتون، رئيس قسـم مسـؤولية الشركات لدى أكسا – "Nous avons aussi cessé en ٢٠١١ ''٢٠١٦ September d'assurer des fabricants d'armes controversées, après avoir désinvesti du secteur en ٢٠٠٧"

أنظر تقرير Profundo – حزيران ٢٠١٨ – "التجارة مع الاحتلال": الفصل ٨ "الخدمات المصرفية"، الصفحات ٤٨ إلى ٥٣.

توصياتنا

كي تمتثل شركة "أكسا" للقانون الدولي والفرنسي، عليها إنهاء كافة علاقاتها التجارية مع هذه الشركات الإسرائيلية الست:

مصنع الأسلحة لدى أنظمة "إلبيت" (Elbit Systems)، وبنك هبوعليم (Hapoalim)، وبنك لئومي (Leumi)، وأنظمة إلبيت (Elbit systems)، والبنك الدولي الأول لإسرائيل، وبنك "ديسكونت" (Discount)، وبنك "ميزراحي طفحوت" (Mizrahi Tefahot).

- على شركة "أكسا" إقناع شركة "أكسا إكويتابل هولدينغز" بسحب استثماراتها فوراً من أكبر شركة أسلحة إسرائيلية خاصة، أنظمة "إلبيت"، وإن لم تتمكن "أكسا" من ذلك، فإنّ عليها سحب استثماراتها من "أكسا إكويتابل هولدينغز". حيث ينتج مصنع الأسلحة أسلحة محظورة ويقوم بتزويد الأسلحة التي تستخدم ضد المدنيين ويوفر الدعم اللوجستي للاحتلال الإسرائيلي ونظام الفصل العنصري. وتعتبر أنظمة "إلبيت" سيئة الصيت والسمعة بسبب تزويدها القنابل العنقودية والفسفور الأبيض للجيش الإسرائيلي، والذي استخدم هذه الأسلحة ضدّ المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة، مما أدى إلى مقتل وإصابة المئات منهم. كما وتُنتج أنظمة "إلبيت" ٨٥٪ من الطائرات دون طيار التي يستخدمها الجيش الإسرائيلي ضد الفلسطينيين، وتزوّد المعدات الإلكترونية لجدار الفصل العنصري المقام في الضفة الغربية المحتلة. ويشتري الجيش الإسرائيلي الأسلحة من هذه الشركة ويختبرها على المدنيين الفلسطينيين لمعرفة كيفية قتلهم أو تشويههم أو إصابتهم، ومن ثمّ تصدّر هذه الشركة أسلحتها على أنّها "مختبرة ميدانياً" أو "مثبتة في القتال".

- على شركة "أكسا" التوقّف عن الاستثمار في المصارف التي تموّل توسّع المستعمرات الإسرائيلية غير الشرعيّة، سواءً كان هذا الاستثمار مباشراً أو غير مباشرٍ – من خلال شركتها التابعة "أكسا إكويتابل هولدينغز". وقد أكدت عدّة تقارير صادرة عن منظمات أهلية أنّ المصارف الإسرائيليّة مشاركة في الاستيطان الإسرائيلي، وتوفّر، على سبيل المثال، قروضاً خاصةً للشركات والمشاريع الاستيطانية الحكومية أو الفردية في الأرض الفلسطينية المحتلة.

١٠- أنظمة إلبيت المحدودة – "التقرير السنوي لأنظمة إلبيت ٢٠١٣"، ص. ٢٦٥: "كما وتوفر المتفجرات والفسفور الأبيض وقذائف الدخان بعيارات ٦٠ ملم و٨١ ملم و١٢٠ ملم، والمجهزة بخاصية الانفجار عند اللمس أو عند الاقتراب منها أو بموقت إلكتروني."
١١- إنفيستيجيت – أنظمة إلبيت المحدودة – طائرة دون طيار للقتل والمراقبة واستخدامها ضد المدنيين:
هيومن رايتس ووتش – "إسرائيل: استخدام الفسفور الأبيض دليل على جرائم حرب" – ٢٥ آذار ٢٠٠٩:
هيومن رايتس ووتش – "خطأ بكل تأكيد" – ٣٠ حزيران ٢٠٠٩:
مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة- "تقرير حقوق الإنسان في فلسطين والأراضي العربية الأخرى المحتلة الصادر عن بعثة تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة بشأن النزاع في غزة" – ٢٢ أيلول ٢٠٠٩:
الجزيرة – "غزة: الحياة والموت تحت الطائرات دون طيار الإسرائيلية" – ٢٠ تشرين ثاني ٢٠١٣:
الحق، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان، مركز الميزان لحقوق الإنسان - "عملية الدرع الصامد في أرقام – تقرير إحصائي بشأن الضحايا المدنيين وتدمير الممتلكات من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلية في الفترة ما بين ٧ تموز إلى ٢٦ آب ٢٠١٤" - ٢٠١٥
١٢- دفاع إسرائيل – "Hermes ٩٠٠ UAV التي تصدرها أنظمة إلبيت تتجه إلى دولة خامسة" – ١٣ كانون أول ٢٠١٢: "حوالي ٨٥٪ من آليات UAV التي يستخدمها جيش الدفاع الإسرائيلي تنتجها أنظمة إلبيت."
١٣- إنفستيجيت – أنظمة إلبيت المتحدة – الجدران ومراقبة الحدود في فلسطين المحتلة ومرتفعات الجولان
١٤- أنظمة إلبيت: "آلية Hermes ٤٥٠ ناضجة ومثبتة في القتال حيث سجلت أكثر من ٣٠٠٠٠٠ ساعة طيران ولديها سجل يتوفق على مثلها في الأمان والموثوقية"
١٥- هيومن رايتس ووتش – "شركة الاحتلال": من الربح – "تمويل مصادرة الأراضي"؛ Terre Solidaire, Fair Finance France, FIDH, LDH, Solidaires, CGT, AFPS, CCFD والحق "علاقات المصارف الفرنسية الخطيرة بالاستيطان الإسرائيلي"؛ هيومن رايتس ووتش "استغلال المصارف"؛ ١١,١١,١١ – "التجارة مع الاحتلال".
١٦- بما في ذلك، من بين أمور أخرى، أنظمة لاهاي (١٩٠٧)، اتفاقية جنيف الرابعة (١٩٤٩)، القانون الدولي العرفي، ميثاق روما (١٩٩٨).

الخاتمة

تكشف نتائج هذا التقرير أنّ شركة "أكسا" معرضة للملاحقة القضائية بموجب القانون الدولي والفرنسي.

ويعترف المجتمع الدولي أنّ الاحتلال العسكري الإسرائيلي للأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة، هو حالة نزاعٍ مسلّح يحكمه القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وقرارات مجلس الأمن المتعددة. وتعتبر المستعمرات في الأرض الفلسطينية المحتلة غير شرعيّة بموجب القانون الدولي. وقد أدانت الأمم المتحدة، بشدةٍ، الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي وجرائم الحرب التي ارتكبتها إسرائيل واحتلالها غير القانوني ومستعمراتها، بما في ذلك مصادرة الأراضي والممتلكات والموارد الفلسطينية وتدميرها، والتهجير القسري للسكان، والعنف العسكري ضد المدنيين الفلسطينيين.

كما وأصدرت عدة دولٍ من أعضاء الاتحاد الأوروبي، بمن فيهم فرنسا، توصياتٍ تحذّر من المخاطر المالية والقانونية والمخاطر على السمعة التي تنتج عن العمل في المستعمرات. وأقرّت فرنسا قانوناً يُلزم الشركات بممارسة عنايةٍ فائقةٍ عند العمل في المناطق التي تنتهك فيها حقوق الإنسان، مثل الأرض الفلسطينية المحتلة.

وطالما تواصل هذه الشركات دعم توسع المستعمرات الإسرائيلية غير الشرعيّة، والحفاظ عليها والاستخدام غير المشروع للقوة ضد الفلسطينيين، فإن شركة "أكسا" (AXA) ستبقى متواطئةً في انتهاكاتٍ جسيمة للقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان، كما وستعتبر مسؤولةً عن انتهاكاتٍ بموجب القانون الفرنسي، وستناقض بكلّ تأكيدٍ التزاماتها الأخلاقية. حيث إنّه بموجب المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، يترتب على الشركات، بما فيها المؤسسات المالية، إلزاماً قانونياً باحترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

يجب أن يكون كافة زبائن "أكسا" وموظفيها والمستثمرين فيها وشركائها والناطقين الرسميين لديها على علمٍ تامٍّ بالدور الذي تلعبه الشركة في الاحتلال الإسرائيلي العنيف وتجارة الأسلحة المحظورة.

١٧- أنظر مثلاً قرارات مجلس الأمن الأممي ٢٤٢ (١٩٦٧)، ٣٣٨ (١٩٧٣)، ٤٤٣ (١٩٧٩)، ٤٥٢ (١٩٧٩)، ٤٦٥ (١٩٨٠)، ٤٧٦ (١٩٨٠)، ٤٧٨ (١٩٨٠)، ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، ١٥١٥ (٢٠٠٣)، ١٨٥٠ (٢٠٠٨)، ٢٣٣٤ (٢٠١٦).
١٨- مثلاً، القانون الفرنسي رقم ٢٠١٧-٣٩٩ – ٢٧ آذار ٢٠١٧ – "Loi relative au devoir de vigilance des sociétés mères et des entreprises donneuses d'ordre"
١٩- مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان – "مبادئ توجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان" حزيران ٢٠١١.